

“الهيئة الشرعية” بدير الزور.. بديل لمؤسسات النظام السوري في المناطق “المحررة”

raialyoum.com/index.php / الهيئة الشرعية - بدير الزور - بديل - لمؤسس /

دير الزور (سوريا) - علاء وليد:

اعتبر الشيخ أبو أنس، عضو الهيئة الشرعية والقضائية بمدينة دير الزور، شرق سوريا، أعلى سلطة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في المدينة، أن الهيئة نجحت في تجسيد نفسها “كبدل عن مؤسسات النظام بعد دحرها من معظم مناطق المدينة”، لافتاً إلى أن “أحكام الهيئة من الممكن أن تصل إلى تطبيق عقوبة الإعدام”. وفي لقاء مع مراسل “الأناضول” بدير الزور، قال أبو أنس، الذي رفض نشر اسمه بالكامل، إن الهيئة حلت كبدل لمؤسسات النظام “الزائل”، وأهمها القضائية والخدمية والتنظيمية وقد قامت الهيئة بعد طرد النظام ومؤسساته من المناطق المحررة بالعمل بدلاً عنها.

وتشكلت في عدد من المناطق السورية التي سيطرت عليها قوات المعارضة بعد اندلاع الثورة السورية في مارس/ آذار 2011، هيئات شرعية لتحل محل مؤسسات النظام في الإشراف على تسير أمور الأهالي في تلك المناطق وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بحق من ينتهكها، ومن هنا كانت تسميتها بـ “الهيئة الشرعية”. ويسيطر الجيش الحر على كامل مساحة الريف الشرقي لمحافظة دير الزور الممتد من أطراف مدينة دير الزور إلى الحدود العراقية شرقاً أي على امتداد مساحة تبلغ حوالي 130 كم، كما يسيطر على معظم أحياء المدينة التي لا ينقطع القصف والحصار المفروض عليها من قبل قوات النظام منذ نحو 18 شهراً في محاولة لاستعادة تلك المناطق في المحافظة التي تحوي أكبر حقول النفط والغاز في البلاد. وأشار أبو أنس إلى أن الهيئة الشرعية والقضائية هي العينة العليا في المناطق “المحررة” الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة دير الزور، وهي سلطة مستقلة غير تابعة لأي طرف سياسي أو عسكري، ومن مهامها حفظ الأمن وفرض الخلافات والنزاعات بين الأهالي، سواء المدنية منها أو الجزائية، كما يتطرق عمل الهيئة إلى تنظيم الأحوال المدنية من زواج وطلاق وغيرها. وخلال جولة لمراسل “الأناضول” في مقر الهيئة بمدينة دير الزور وإطلاعه على عملها من قبل المسؤولين عن المكاتب المختلفة التابعة لها، فقد لاحظ أن غالبية المراجعين للهيئة تتمحور قضاياهم حول الأحوال المدنية من زواج وطلاق وجرائم السرقة، فيما أخبره مصدر في الهيئة أن عدد الأحكام التي أطلقتها الهيئة حتى اليوم تقارب الـ 500 حكم.

وعن تأسيس الهيئة في دير الزور، بين أبو أنس، أن الهيئة الشرعية والقضائية في المحافظة هي أول هيئة شرعية وقضائية تم تشكيلها في المناطق “المحررة” من سوريا، وتأسست على مرحلتين الأولى في يوليو/ تموز 2012 بعد تحرير معظم مساحة دير الزور وكان مقرها في مبنى مديرية الأحوال المدنية في المدينة إلا أنه تعرض للقصف من طيران النظام ما أدى لقتل وجرح عدد من أعضائها، ليتوقف عمل الهيئة لفترة من الزمن.

ولفت أبو أنس إلى أنه بعد توقف عمل الهيئة عدة أشهر وقبل نهاية العام نفسه، وعقد عدة اجتماعات من قبل “الغيورين” من أبناء المدينة، وتوجيه الدعوة لعدد من الاختصاصيين فيها، تم إعادة تشكيل الهيئة الشرعية الحالية وبدأت بممارسة مهامها التي أنشأت من أجلها، وما تزال حتى اليوم تقوم بواجباتها. وحول مصدر التشريع أو القانون الذي تصدر أحكامها وفقه، بين الشيخ أن الشريعة

الإسلامية هي "المرجع الوحيد للهيئة ولا مرجع لها سواه، وتحكم الهيئة وفق كتاب الله وسنة رسوله في كافة الأمور والقضايا".

وحول إمكانية وصول الأحكام التي تصدرها الهيئة إلى الإعدام، لفت عضو الهيئة إلى أنه لا مانع من تطبيق عقوبة الإعدام بحق مرتكبي بعض الجرائم إن كان تطبيق الشريعة الإسلامية يستوجب ذلك.

وأضاف: "تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية وإن كانت الشريعة تستوجب إصدار عقوبة الإعدام في بعض الجرائم فنحن جاهزون لتطبيقها"، على حد تعبيره.

وعن مدى إلزامية الأحكام التي تصدرها الهيئة وكيفية تطبيقها، أوضح أبو أنس أن الأحكام التي تصدر ملزمة لجميع القاطنين في المناطق المحررة والداخلين للمدينة من مدنيين وعسكريين ويوجد قوة تنفيذية بعد إبلاغ القرارات الصادرة لتنفيذ الأحكام و"لو قسرياً".

ورفض أبو أنس إعطاء رقم لعدد الأهالي الذين ما يزالون في مدينة دير الزور ويخضعون لسلطة الهيئة، معتبراً أن هذا الرقم من الممكن أن يستفيد منه النظام، دون أن يوضح جانب الفائدة التي من الممكن أن يحصل عليها الأخير.

وعن الصعوبات التي تواجه عمل الهيئة، لفت الشيخ إلى أن الصعوبات التي تواجه العمل كثيرة فتأسيس الهيئة كأي مشروع أو عمل مؤسساتي في بدايته يحتاج إلى جهد مضاعف، وهي تفتقد حالياً إلى المعدات والتقنيات التي تحتاجها للتوثيق والتصوير وغيره وكذلك الآليات والتسليح اللازم لحماية أعضائها والقوة التنفيذية وإيجاد المقرات، وأيضاً تشكو الهيئة من النقص الكبير في الكادر الذي يتطلبه عملها.

(الاناضول)